مسودة مذكرة مفاهيمية

I. خلفية

أصبحت الديون السيادية قيداً ملزماً أمام التنمية المستدامة في المنطقة العربية في ظل تزايد حالة عدم اليقين والمخاطر المنهجية والتوترات الجيوسياسية والضغوط المناخية. ارتفع الدين العام ليصل إلى نحو 1.6 تريليون دولار في عام 2024 (مقارنة بـ609 مليارات دولار في عام 2010)، مع تجاوز عدة دول نسبة 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.[1] وقد ظل النمو ضعيفاً بشكل مستمر، حيث بلغ متوسطه أقل من 3 في المائة خلال العقد ونصف الماضي، وهو ما يعكس الصدمات المتداخلة الناجمة عن الجائحة، وتداعيات النزاعات الإقليمية، والتضخم العالمي والتشديد المالي، إلى جانب تحديات جديدة مثل آلية تعديل الكربون عبر الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي (CBAM). وتبقى الآفاق القريبة الأجل متواضعة، مع توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة 2.9 في المائة في عام 2025، ارتفاعاً من 1.5 في المائة في عام 2024، ولكنه يظل أقل من التوقعات السابقة.

أصبحت هيكلية الدين في المنطقة أكثر كلفة وأعلى عرضة للمخاطر، مما يضغط على الحيز المالي. وقد تحول الاقتراض الخارجي نحو الدائنين من القطاع الخاص، في حين تراجعت حصة التمويل الميسر، ولا سيما بالنسبة للاقتصادات متوسطة ومنخفضة الدخل. وبالنسبة للبلدان متوسطة الدخل، فقد تضاعفت خدمة الدين الخارجي أكثر من الضعف لتصل إلى نحو 15 في المائة من الإيرادات في عام 2023 (مقارنة بنحو 7 في المائة في عام 2013)، ومن المتوقع أن تبقى عند مستويات مرتفعة حتى عام 2027؛ إذ تقوم عدة بلدان قادرة على الوصول إلى الأسواق بإعادة تمويل 100 في المائة من خدمة الدين السنوية. ويظهر أثر هذه المزاحمة في النفقات الاجتماعية، إذ يبلغ متوسط الإنفاق الاجتماعي على القطاعات الرئيسية 10.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من المتوسط العالمي البالغ 17.3 في المائة، مما يقوّض الاستثمار في رأس المال البشري والقدرة على الصمود.

تتفاوت أعباء الديون بين المجموعات الفرعية لكنها آخذة في الارتفاع. إذ تتحمل البلدان العربية متوسطة الدخل أعلى رصيد من الديون، بما يعادل نحو 70 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، مع تجاوز عدة دول عتبة الـ90 في المائة؛ كما ارتفع دين دول مجلس التعاون الخليجي من 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 إلى 32 في المائة عام 2024، مما يعكس احتياجات التمويل المعاكسة للدورات الاقتصادية. أما بعض البلدان الأقل نمواً والدول المتأثرة بالنزاعات فهي بالفعل تعاني من ضائقة الديون أو على مشارفها. وفي المتوسط الإقليمي، فإن الجمع بين ركود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد لعقد كامل والارتفاع الكبير في الدين الحقيقي للفرد خلال الفترة ذاتها، يشير إلى تصاعد المخاطر بين الأجيال واشتداد القيود المالية في المرحلة المقبلة.

الحلول القائمة على أسواق رأس المال مستخدمة بشكل محدود، مما يترك فجوة كبيرة في التمويل المستدام. فعلى الصعيد العالمي، شكّلت السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة والمرتبطة بالاستدامة (GSSS) نحو 2.7 في المائة من الدين المستحق في الأسواق بحلول عام 2023، بينما لم تتجاوز حصتها 0.4 في المائة من سوق الدين في البلدان

---

1 الإسكوا، تقرير آفاق الدين والمالية العامة للمنطقة العربية، 2024. https://www.unescwa.org/ar/publications/تقرير-آفاق-دين-مالية-عامة-منطقة-عربية

العربية. ومع ذلك، فقد تم احراز بعض التقدم، حيث أصدرت 8 من أصل 22 دولة عربية سندات خضراء أو مستدامة، مع ريادة الشركات في بعض الدول. ولا تزال هناك فجوات كبيرة في القدرات بين البلدان يجب معالجتها من أجل تصميم أدوات تمويل مبتكرة والوصول إليها.

في هذا السياق، تُعطي الدول الأعضاء الأولوية بشكل متزامن لتخفيف أعباء الديون وتعبئة التمويل المستدام، مسترشدة ببرنامج عمل من سبع نقاط في تقرير آفاق الدين والمالية العامة للمنطقة العربية الذي أطلقته الإسكوا عام 2024، وذلك لفتح الحيز المالي للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وكذلك بالتقرير العالمي حول "مواجهة أزمة الديون: 11 إجراء لإطلاق التمويل المستدام"[2]، والذي انعكس الآن في التزام إشبيلية.[3]

ورشة العمل الإقليمية **للمجموعة العربية لإدارة الديون** تُعقد في وقت بالغ الأهمية وتحمل بعداً استراتيجياً، إذ تمضي قدماً في تعزيز "التزام إشبيلية" لمعالجة تحديات الديون، كما تسهم في إدراج المنظور الإقليمي ضمن منتدى المقترضين الذي أُطلق حديثاً على الصعيد العالمي. وقد برزت المجموعة العربية لإدارة الديون، التي أطلقتها الإسكوا عام 2022 بالتعاون مع الأونكتاد، كشبكة إقليمية محورية لتبادل المعرفة والتعلّم من الأقران وتعزيز القدرات، مما يعزّز الصوت الجماعي للدول المدينة ضمن هيكلية الديون العالمية الآخذة في التغير. وقد عززت ورش العمل السابقة للمجموعة الحوار العملي حول مقايضات التكلفة والمخاطر في محافظ الدين، وتطوير الأسواق المالية المحلية، والجهوزية للتمويل المستدام والأطر السياساتية ذات الصلة، وجودة وشفافية بيانات الدين، واحتياجات القدرات لمكاتب إدارة الدين.

كاستجابة مباشرة لطلبات الأعضاء خلال ورشة العمل التي عُقدت في عمّان عام 2024[4]، ستركز الورشة الإقليمية لعام 2025 على " تطوير أسواق رأس المال المحلية واستكشاف أدوات تمويل مبتكرة."

تعميق أسواق رأس المال المحلية أمراً بالغ الأهمية لتنويع مصادر التمويل، ودعم البنية التحتية والابتكار، وتمويل التنمية الاجتماعية والبشرية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وتحسين الاستقرار المالي والشفافية. وعلى الرغم من إحراز تقدم، إلا أن نطاق هذا التقدم لا يزال محدوداً بسبب تقلبات السوق وفجوات السيولة، والأطر القانونية والتنظيمية غير المتطورة، والضعف المؤسسي، وتردد المستثمرين، وهي فجوات ستتناولها الورشة من خلال حلول عملية تقودها الدول.

في الوقت نفسه، يأتي اهتمام المنطقة المتزايد بأدوات التمويل المبتكرة، بما في ذلك السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة والمرتبطة بالاستدامة (GSSS) وآليات مقايضة الديون مقابل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة[5]، في لحظة حاسمة. يمكن لهذه الأدوات توسيع الوصول إلى رأس المال العالمي، وخفض تكاليف الاقتراض، وتمويل المشاريع ذات الأولوية في مجالات المناخ وأهداف التنمية المستدامة، شريطة أن تعزز الدول الأطر المؤسسية الوطنية وتقوّي جهوزية مكاتب إدارة الدين. ومن هذا المنطلق، تشجع الإسكوا على اعتماد نهج المنصة الوطنية الذي

---

[2] مواجهة أزمة الديون: 11 إجراء لإطلاق التمويل المستدام، يونيو 2025. https://www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/2025/06/Confronting-the-Debt-Crisis_11-Actions_Report.pdf

[3] الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية: التزام إشبيلية، 2025. https://docs.un.org/ar/A/CONF.227/2025/L.1

[4] ورشة عمل إقليمية حول تطوير استراتيجيات تحسين الديون، 2024. http://unescwa.org/events/debt-optimization-strategies-enhance-fiscal-space-and-finance-sdgs.

[5] مبادرة الإسكوا لمقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة: https://www.unescwa.org/debt-swap
مبادرة الإسكوا لتحسين القدرة على تحمّل الديون لتوسيع الحيز المالي: https://www.unescwa.org/ar/debt-optimization-enhance-fiscal-space

يعزز التنسيق بين الوزارات، ويطور مجموعة المشاريع القوية وأطر التمويل المستدام، ويضم مؤشرات أداء رئيسية واضحة مع نظم للمتابعة والتقييم، بما يتيح فتح حيز مالي جديد لتمويل الأولويات الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يستند هذا البرنامج إلى مجموعة متنامية من منتجات المعرفة والأدوات التحليلية التي توفرها الإسكوا، مثل منصة تحسين الديون، وخدمات الاستشارات السياساتية، ويكملها التعاون الأقاليمي والمشاركات متعددة الأطراف[6]. ومن خلال الحوارات الإقليمية، والدعم الفني المستهدف، والمناصرة العالمية من أجل نظام مالي دولي أكثر عدلاً وشمولية، تساعد الإسكوا الدول الأعضاء على تعزيز إدارة الدين، وتحسين الشفافية، وتعبئة التمويل المستدام على نطاق واسع، مما يجعل ورشة عمل المجموعة العربية لإدارة الديون منصة عملية للانتقال من التحليل إلى العمل.

بالنسبة لهذه الورشة، ستستفيد الإسكوا وشركاؤها من هذا الرصيد من الأعمال لإعلام المناقشات، وإثراء المحادثات الفنية، وتزويد المشاركين برؤى عملية وإرشادات قابلة للتنفيذ مصممة بحسب الاحتياجات الإقليمية والوطنية، مع مراعاة وجهات النظر والاعتبارات العالمية.

II. أهداف ورشة العمل

سيجتمع المشاركون في هذه الورشة الإقليمية من أجل:

- مناقشة النتائج المستخلصة من المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية واستكشاف التوجهات الإقليمية لمواجهة التحديات المتعلقة بالديون وتعزيز الحيز المالي.
- مناقشة ممارسات إدارة الديون واستراتيجيات استدامة الديون في المنطقة العربية، بتسليط الضوء على التحديات والفرص والمجالات ذات الأولوية لتعزيز السياسات وبناء القدرات.
- رصد الاتجاهات الرئيسية في تطوير الأسواق المحلية لرأس المال في أنحاء المنطقة العربية ومناقشة التدابير السياساتية لتعميق هذه الأسواق من أجل تعبئة التمويل للتنمية.
- إبراز العوامل الميسرة للوصول إلى أدوات التمويل المبتكرة للاستثمار في التنمية المستدامة، مثل مقايضات الديون والسندات المواضيعية، بما في ذلك من خلال إنشاء منصات وطنية؛
- مناقشة الأدوات المبتكرة المدعومة بالذكاء الاصطناعي التي طورتها الإسكوا والتي توفر رؤى حول علاوات المخاطر المتنوعة التي تواجهها الدول ونظراؤها في الأسواق المالية الدولية، بما يدعم تحليل القدرة على تحمل الديون وتعبئة التمويل بحسب الأولويات الوطنية؛
- مناقشة آليات إصلاح أطر القدرة على تحمل الديون لدعم النمو الشامل والمستدام ودمج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ.
- تحليل المناهج والتوصيات المتعلقة بتخفيض تكلفة الدين، مع الاهتمام بشكل خاص لدور وتأثير التصنيفات الائتمانية على شروط الاقتراض ودور المؤسسات المالية الدولية في توسيع الموارد الميسرة.
- استكشاف سبل دعم البلدان الأقل نمواً التي تعاني من أزمة ضائقة الديون في المنطقة، أثناء ادارتها للديون خلال الفترات التي تتسم بعدم اليقين؛
- مناقشة آليات تعزيز تبادل الخبرات والتعاون بين الدول الأعضاء والخبراء الإقليميين والعالميين من خلال المجموعة العربية لإدارة الديون.

[6] صفحة الإسكوا الإلكترونية حول الدين والسياسة المالية: https://www.unescwa.org/ar/focus/debt-fiscal-policy

III. المشاركون

من المتوقع أن يشمل المشاركون في ورشة العمل الإقليمية ممثلين عن وزارات المالية بالإضافة إلى ممثلين عن البنوك المركزية من الدول الأعضاء في الإسكوا. كما سيشارك في ورشة العمل خبراء عالميين في مجال إدارة الديون العامة وتطوير أسواق رأس المال والتمويل المبتكر.

IV. تنظيم ورشة العمل

سوف يتم عقد هذه الورشة حضورياً وافتراضياً يومي 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2025 في القاهرة، جمهورية مصر العربية في فندق انتركونتيننتال سميراميس. سيتم مشاركة المعلومات اللوجستية مع المشاركين قبل الورشة. ستتوفر الترجمة الفورية من الإنجليزية إلى العربية وبالعكس للمشاركين.

V. مسودة مخطط جدول الأعمال

- البند 1 من جدول الأعمال: تحديد المشهد: ديناميات الاقتصاد الكلي الحالية، ومخرجات المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية والاتجاهات الإقليمية لمواجهة التحديات المتعلقة بالديون وتعزيز الحيز المالي
- البند 2 من جدول الأعمال: لمحة عامة عن ممارسات إدارة الديون واستدامة الديون في المنطقة العربية: تحديات وفرص متنوعة
- البند 3 من جدول الأعمال: تكلفة الدين، تقييمات التصنيف الائتماني، ودور وكالات التصنيف الائتماني والمؤسسات المالية الدولية
- البند 4 من جدول الأعمال: الأدوات المبتكرة المدعومة بالذكاء الاصطناعي في دعم مدراء الديون: ممكّنات لمفاوضات الديون من أجل خفض تكلفة الديون وإدارة المخاطر
- البند 5 من جدول الأعمال: حالة أسواق رأس المال المحلية والإصلاحات السياساتية: توسيع قاعدة المستثمرين لزيادة تعبئة الموارد
- البند 6 من جدول الأعمال: أطر تقييم القدرة على تحمل الديون: الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز الحيز المالي لتمويل التنمية
- البند 7 من جدول الأعمال: تجارب الأقران في إنشاء منصات وطنية: تحسين الجهوزية للوصول إلى مقايضات الديون وغيرها من أدوات التمويل المبتكرة للاستثمار في التنمية المستدامة
- البند 8 من جدول الأعمال: دعم البلدان الأقل نمواً التي تعاني من أزمة ضائقة الديون في المنطقة العربية
- البند 9 من جدول الأعمال: الاستنتاجات والآفاق المستقبلية – النقاط الأساسية من اجتماع القاهرة

VI. المراسلات

يرجى توجيه المراسلات والتساؤلات بشأن الورشة إلى الجهات المنظمة التالية:

السيد نيرانجان سرانجي
مدير مجموعة
الازدهار الاقتصادي
المشترك، الإسكوا
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني:
sarangi@un.org

السيدة سميرة حيدر
مساعدة إدارية
مجموعة الازدهار الاقتصادي
المشترك، الإسكوا
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني:
samira.haidar@un.org

السيدة ملاك البابا
مساعدة أبحاث
مجموعة الازدهار الاقتصادي
المشترك، الإسكوا
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني:
malak.elbaba@un.org